ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن مصر تتمتع باقتصاد واعد لديه من الموارد والطاقات ما يؤهله للمنافسة مع الاقتصادات الناشئة بل والمتقدمة. إلا أن إصلاح الإختلالات التى تراكمت عبر سنوات عديدة لا يتطلب فقط الوقت، وإنما يتطلب تضافر جهود كل الأطراف والمشاركة فى تحمل الأعباء كل حسب قدرته وملاءته المالية فيما عدا الطبقات الفقيرة. وقد بدأت الحكومة منذ بداية العام المالى الماضى بتنفيذ برنامجاً متوازناً ومتدرجاً يحظى بثقة الخبراء والمؤسسات الدولية ويقوم على دفع النشاط الاقتصادى وتحقيق الاستقرار المالى والتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية. كما قامت وزارة المالية من جانبها بتطبيق برنامج إصلاح مالى يستهدف ترشيد وضبط الإنفاق العام وتعظيم الإستفادة من الموارد مع إعادة توجيه الوفورات المحققة من خلال ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو البعد الإجتماعى ، وتنفيذ نظام ضريبى أكثر عدالة مع توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل، ورفع كفاءة إدارة الدين العام. وفى الوقت نفسه، تستمر الحكومة فى تكثيف جهودها ومواردها لتطوير ورفع كفاءة الخدمات العامة وتطوير وتحديث البنية الأساسية للإقتصاد المصرى بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملموس فى الحياة اليومية للمواطن المصرى.

وفى نفس السياق، تسعى الحكومة نحو إحداث إصلاحاً جذرياً لمناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال والاعتماد بشكل متزايد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي كلاعب رئيسي في الحياة الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب. وفى سياق متصل، فإن الأداء المالى للموازنة العامة للدولة يعد من المحاور الهامة التى يضعها المستثمر فى الحسبان عند تقييم الوضع الإقتصادى الراهن للدول. وحول أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٦، تشير أحدث المؤشرات إلى وجود تحسن ملحوظ فى نمو الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٢١,٦% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق، فى ضوء إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٦,٨%، وحصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٩,٥%، وحصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٣,٢%، وحصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٤,٩%؛ حيث يرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بتحسن النشاط الإقتصادى وبالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. وقد إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ٢٦,٥%، حيث إرتفع دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ٢٦,٥%، ومساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٣٤%، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ١,٦% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع **معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤,٢%، مقارنة بنحو ٢,٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣,١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١,٢ نقطة مئوية، مقابل ٠,٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل طفيف ليصل إلى ١٦,٥٣ مليار دولار فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٦,٤٨ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٧,٥% مسجلاً ١٩١١,٧ مليار جنيه فى نهاية شهر يناير ٢٠١٦، مقابل ١٨,٦% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الارتفاع المتباطىء لمعدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٤,٩% ليسجل نحو ١٩٣٩ مليار جنيه في نهاية شهر يناير ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٦,٣% فى ديسمبر ٢٠١٥، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث انخفض بنحو ١٣٦,٣% على اساس سنوى ليسجل قيمة بالسالب للشهر الثالث على التوالى والتى بلغت ٢٧,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل انخفاض اقل قدره ١٢٠,٤% ليسجل -١٧,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

على نحو آخر، انخفض معدل **التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ٩,١% خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٠,١% خلال شهر يناير ٢٠١٦، ومقارنة بـ١٠,٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥؛ تأتى تلك التطورات في الأساس في ضوء أثر فترة الأساس وإرتفاع الرقم القياسى لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث ارتفع معدل التضخم السنوى خلال شهر فبراير ٢٠١٥ بنحو ٠,٩ نقطة مئوية ليصل إلى ١٠,٦% مقارنة بـ٩,٧% خلال شهر يناير ٢٠١٥ الأمر الذى أدى إلى الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة)، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق ولكنها مازالت تحقق معدلات تضخم مرتفعة؛ وعلى رأسها مجموعة **"الطعام والشراب"** لتحقق ١٢,٥% مقابل ١٣,٤%، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة "** لتسجل ١٠,٣% مقابل ١٠,٦%، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ١٤,٨% مقابل ١٥,٤%.

بينما إنخفضت معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها مجموعتى **"الملابس والأحذية"** لتسجل ٦,٩% مقابل ١٠%، و**"المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات"** لتحقق ٠,٦% مقابل ١١,٦%. في حين إستقرت بشكل نسبى معظم المجموعات الرئيسية الأخرى.

أما بالنسبة **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل نحو ٩,٦%، مقارنة بـ١٠,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٦ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعرى الإئتمان والخصم** بواقع ١٥٠ نقطة أساس. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٥ مارس ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ١٤٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٨٩,٨% من الناتج المحلى).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدره ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤ مليار دولار (-١,٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ١,٦ مليار دولار (-٠,٦% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ١,٢ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٧ مليار دولار (٠,٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤,٢%، مقارنة بنحو ٢,٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣,١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٨%، مقارنة بـ٤,١% خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٦,٦% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات** بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٨,٦%خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل معدل نمو يقدربـ١,٥% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بنحو -٢,١ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في

ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٠,٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٠,١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢,٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٠,٥% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٠,١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠,٠٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

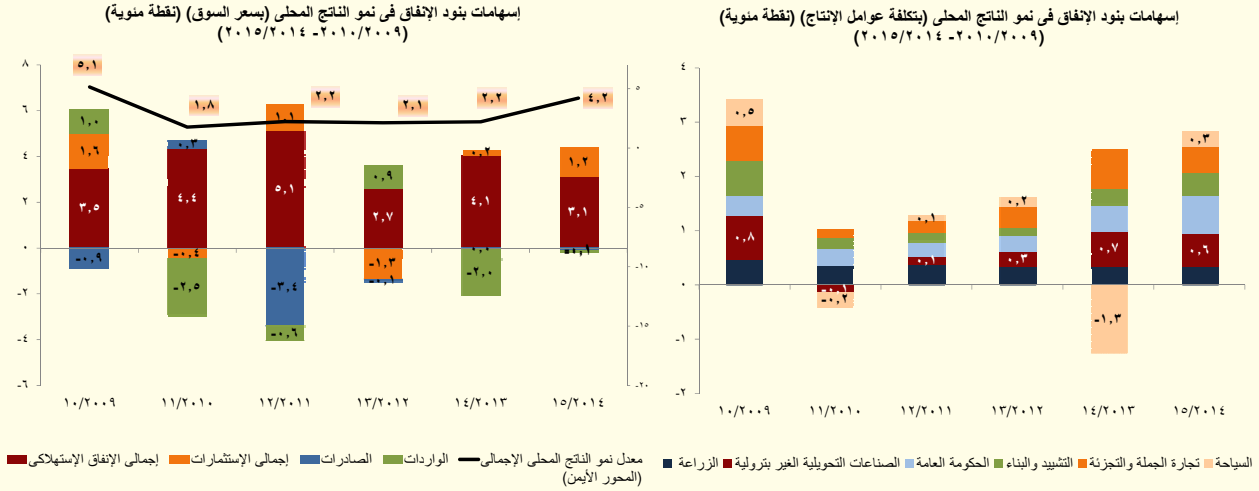

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها **قطاع الحكومة العامة** محققاً معدل نمو حقيقى بنحو ٧,٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ٩,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٣,٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة)، كما حقق أيضاً **قطاع الزراعة** معدل نمو قدره ٣% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٣ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ١٩,٥% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠,٣ نقطة مئوية خلال عام الدراسة مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١,٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد ارتفع ليصل إلى ٢٩٧,٥ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٧١,٤ نقطة خلال يونيو ٢٠١٤، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٩,٦%.

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٣,١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال عام الدراسة. بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٠,٤%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال عام الدراسة.

تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٦؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ١٩١,٦ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلى)، مقابل ١٥٩,١ مليار جنيه (٦,٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات فى ضوء إرتفاع جملة الإيرادات بنحو ١٩,٨% مسجلة نحو ٢٢٣,٦ مليار جنيه (أو ما يعادل ٧,٩% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ١٨٦,٧ مليار جنيه (٧,٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٤/٢٠١٥. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٠,٢% لتحقق ٤٠٥,٢ مليار جنيه (١٤,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٣٧,١ مليار جنيه (١٣,٩% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- يناير ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- يناير ١٥/١٤
١٩١,٦ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلى)	١٥٩,١ مليار جنيه (٦,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٢٢٣,٦ مليار جنيه (٧,٩% من الناتج المحلى)	١٨٦,٧ مليار جنيه (٧,٧% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٤٠٥,٢ مليار جنيه (١٤,٣% من الناتج المحلى)	٣٣٧,١ مليار جنيه (١٣,٩% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

§ **على جانب الإيرادات،**

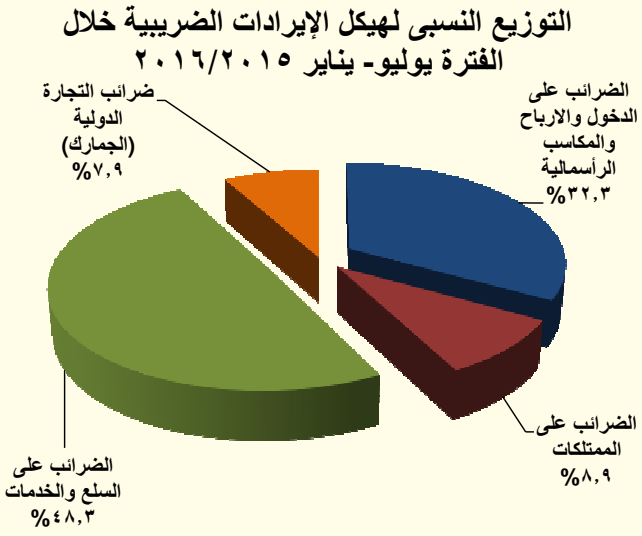

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٣٦,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٩,٨%) خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٦ لتسجل نحو ٢٢٣,٦ مليار جنيه، مقابل نحو ١٨٦,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢٨,٥ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢١,٦%) لتسجل ١٦٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٣١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٨,٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٥,٣%) لتسجل نحو ٦٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٥٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١٦,٨% لتحقق ٥١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٤٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من كل من البنك المركزى وباقى الشركات).

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٩,٥% لتحقق نحو ٧٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦٤,٨ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية والاتصالات الدولية والمحلية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر والمنتجات البترولية والعقود).

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٣,٢% لتحقق ١٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٤,٩% لتحقق ١٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم لرفع كفاءة التحصيل).

- وأخيراً، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى لتحقق نحو ٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٢,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٩,٥%) لتحقق ٧٧,٤ مليار جنيه (٢,٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٨,٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦,٧% لتحقق ٣١,٦ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٢٥,٥% لتحقق ٢٦,٣ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٢,٧% لتسجل نحو ١٦,٥ مليار جنيه وإرتفاع الضرائب على المنتجات البترولية بنحو ٥,٥% لتسجل نحو ٦,٣ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٣١,٥% لتحقق نحو ٨,٢ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٦٧,٩% لتحقق نحو ٦ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية وعلى العقود.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٧,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٨%) لتحقق ٥١,٨ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٢,٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢,٦ مليار جنيه) بنسبة ٢٠,٨% لتحقق ١٤,٩ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٣,٢ مليار جنيه) بنسبة كبيرة بلغت ٨١% لتحقق ٧,٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١,٧ مليار جنيه) بنسبة ١١,٥% لتحقق ١٦,٢ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٢%) لتحقق ١٤,٢ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٢٦,٨% لتحقق نحو ١١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٩%) لتحقق ١٢,٦ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٧,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ١٤,١% لتحقق نحو ١٢ مليار جنيه؛ مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع عوائد الملكية** بـ٩,٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٣,٥%) لتحقق ٣٨,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٢٨,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١١ مليار جنيه (بنسبة ٨٢,٣%) لتحقق نحو ٢٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ١,٣ مليار جنيه (بنسبة ٩٦%) لتحقق ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ١,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٢,١%) لتحقق نحو ١١,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ١٠,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٢% لتحقق ٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ١,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٦%) لتسجل ٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

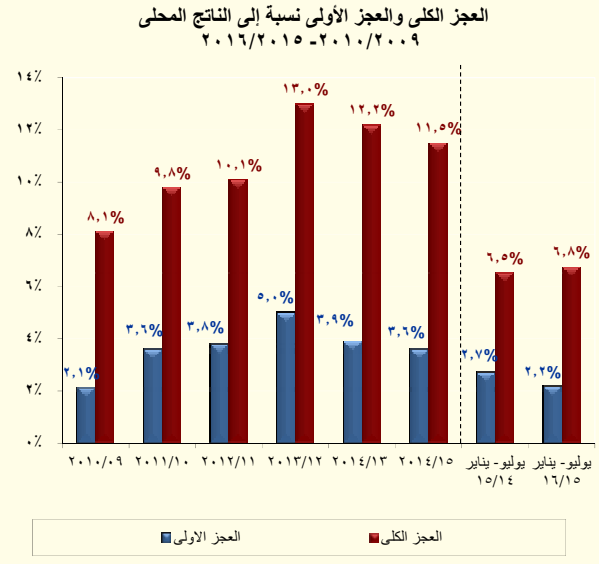

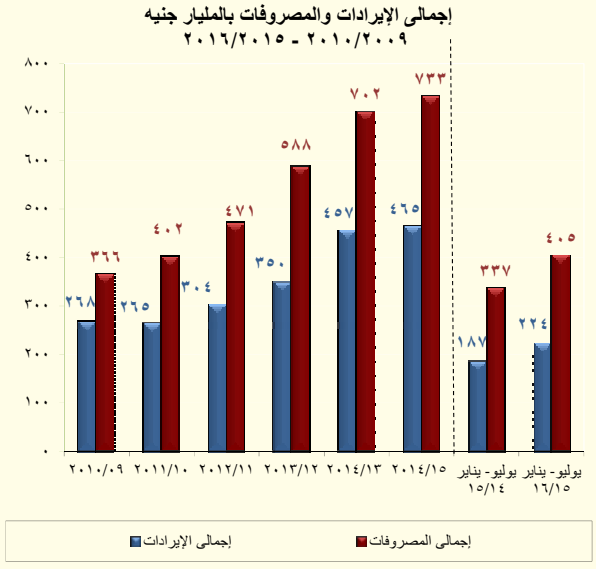

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٤٠٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٤,٣% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء التطورات التالية:

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ٨,٨ مليار جنيه بنسبة ٧,٩% (وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور) لتبلغ نحو ١٢٠,٦ مليار جنيه (٤,٣% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٤%) ليحقق ١٥,٣ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنحو ٣٦,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٩,٥%) لتصل إلى ١٢٩,٦ مليار جنيه (٤,٦% من الناتج المحلى).
- إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٥%) لتحقق ٨٥,٨ مليار جنيه (٣% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٦٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك نتيجة ما يلى:-
  - إرتفاع الانفاق على الدعم بنحو ٩,٦ مليار جنيه ليحقق ٤٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٣٦,٦ مليار جنيه خلال فترة المقارنة وذلك في ضوء ما يلى:

    إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٥%) ليحقق ٢٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

    ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٣,١ مليار جنيه ليحقق ١٨,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، في ضوء قيام وزارة المالية بسداد دعم الكهرباء بصورة منتظمة على دفعات شهرية خلال العام المالى الحالى بواقع ٢,٦ مليار جنيه تسدد شهرياً.
  - كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٨,٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٢,٢%) ليحقق نحو ٣٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

    زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٧,٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,١%) ليصل إلى نحو ٢٩,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٠,٤ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ١,٦% ليسجل نحو ٢٥,٣ مليار جنيه.

تطورات الدين العام:

بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (اى حوالى ٨٩,٨% من الناتج المحلى).

- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٣٦٨,٥ مليار جنيه (٨٣,٦% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥,٢مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة

مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابيا على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٧,٨ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٨,١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٣,٢% من الناتج المحلى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٣,٨ مليار دولار (٦,٦% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٥,٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

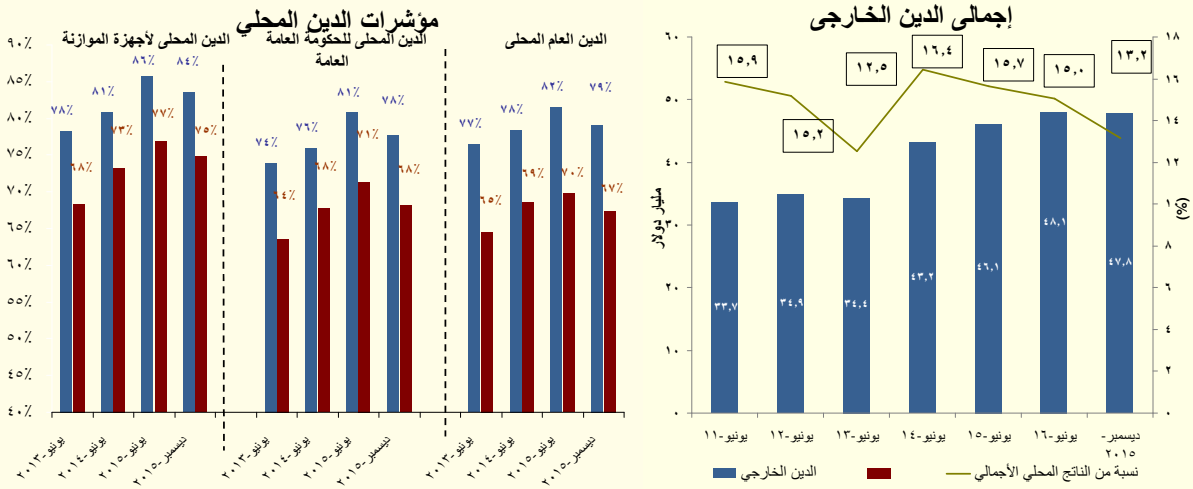

المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٧,٥% مسجلاً ١٩١١,٧ مليار جنيه فى نهاية شهر يناير ٢٠١٦، مقابل ١٨,٦% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الارتفاع المتباطىء لمعدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٤,٩% ليسجل نحو ١٩٣٩ مليار جنيه في نهاية شهر يناير ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٦,٣% فى ديسمبر ٢٠١٥، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث انخفض بنحو ١٣٦,٣% على اساس سنوى ليسجل قيمة بالسالب للشهر الثالث على التوالى والتى بلغت ٢٧,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل انخفاض اقل قدره ١٢٠,٤% ليسجل -١٧,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٩,٧% (محققا ١٤٩١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع أعلى يقدر بـ٣١,٢% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلى ٣١,٣% (ليحقق ٧٧,٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣١,٥ % خلال الشهر السابق. تباطىء معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** بـ١٥,٣% ليصل إلى ٦٥٥,٨ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧,٥% خلال الشهر السابق. ويأتي ذلك فى ضوء تباطىء معدل النمو السنوى

للإئتمان الممنوح لقطاع الاعمال الخاص ليسجل ١٢,٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٥,٣% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ليسجل ٢٣,١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٢,٩% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر يناير ٢٠١٦ بنحو ١٣٦,٣%، ليسجل قيمة بالسالب، للشهر الثالث على التوالى، قدرها ٢٧,٤ مليار جنيه، مقابل انخفاض أقل قدره ١٢٠,٤% (ليسجل -١٧,٢ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى**، حيث انخفض بنحو ١٣٨% ليسجل -١٣,٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٤٢% (-١٣,٦ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ١٣٤,٨%، ليسجل قيمة بالسالب للشهر الثالث على التوالى قدرها ١٤,٢ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٦، مقارنة بانخفاض أقل قدره ١٠٦,٩% (مسجلا -٣,٦ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد تباطىء معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٦,٥% (محققاً ٥٢٠,٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦,٨% خلال الشهر السابق، حيث تباطىء معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال شهر الدراسة ب٩,٤% (محققاً ٣٠٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٠,١% خلال ديسمبر ٢٠١٥، مما فاق أثر ارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال شهر الدراسة ليسجل بـ٢٨,٣% (محققا ٢١٤,٨ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٧,٩% خلال الشهر السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بشكل متباطىء ليسجل نحو ١٧,٨% (محققاً ١٣٩٠,٩ مليار جنيه) خلال يناير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩,٣% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى تراجع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الاجنبية** ليصل إلى ٦,١% (محققاً ٦٨,٧ مليار جنيه) خلال شهر يناير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٣,٥% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لكل من **الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية** بنحو ١٨,٧% (محققا ١١١٣,٦ مليار جنيه) و١٧,٥% (محققاً ٢٠٨,٦ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩,٤% و٢٠,٩%، على التوالى، خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى بشكل متباطىء **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بنحو ٢٢,٧% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥ ليسجل ١٩١٤,٥ مليار جنيه، مقابل نمو اعلى قدره ٢٣,٥% خلال نوفمبر ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٤,٤% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٥,٨% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥ مسجلا ٧٩١,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٦,٩% خلال نوفمبر ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥ لتصل إلى ٤١,٣%، مقارنة بـ٤١,٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، بينما ارتفع اذا تم مقارنته بـ٤٠,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يناير ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل طفيف ليصل إلى ١٦,٥٣ مليار دولار فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٦,٤٨ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

إنخفض معدل **التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ٩,١% خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ١٠,١% خلال شهر يناير ٢٠١٦، ومقارنة بـ١٠,٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥؛ تأتى تلك التطورات في الأساس في ضوء أثر فترة الأساس وإرتفاع الرقم القياسى لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث ارتفع معدل التضخم السنوى خلال شهر فبراير ٢٠١٥ بنحو ٠,٩ نقطة مئوية ليصل إلى ١٠,٦% مقارنة بـ٩,٧% خلال شهر يناير ٢٠١٥ الأمر الذى أدى إلى الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة)، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق ولكنها مازالت تحقق معدلات تضخم مرتفعة؛ وعلى رأسها مجموعة **"الطعام والشراب"** لتحقق ١٢,٥% فى شهر فبراير ٢٠١٦، مقابل ١٣,٤% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء تحقيق معدلات تضخم مرتفعة لعدد من البنود الفرعية وأهمها، "الخضروات" بـ٣٢,٧%، و"الفاكهة" بـ١٦,٤%، "الألبان والجبن والبيض" بـ٦,٣%، و"اللحوم والدواجن" بـ٩%، و"الزيوت والدهون" بـ٦,١%.

وقد تباطأت معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها **"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"** لتحقق ١٠,٣% خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقابل ١٠,٦% خلال الشهر السابق (فى ضوء انخفاض أسعار الأثاث والتجهيزات والسجاد وأغطية الأرضيات الأخرى) و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ١٤,٨% مقابل ١٥,٤% (فى ضوء انخفاض أسعار الوجبات الجاهزة).

بينما إنخفضت معدلات التضخم السنوية لمجموعتى **"الملابس والأحذية "** لتحقق ٦,٩% خلال شهر الدراسة، مقابل ١٠% خلال شهر يناير ٢٠١٦ (فى ضوء انخفاض أسعار الملابس الجاهزة)، و**"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق ٠,٦% خلال شهر الدراسة، مقابل ١١,٦% خلال الشهر السابق وهو أقل معدل تم تسجيله منذ يناير ٢٠١٤ (فى ضوء تلاشى أثر فترة الأساس).

أما بالنسبة لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - فبراير ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد تباطأ ليسجل نحو ٩,٦%، مقارنة بـ١٠,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

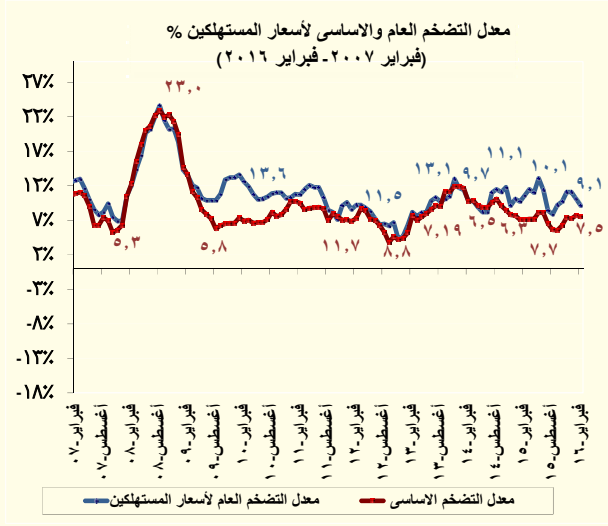

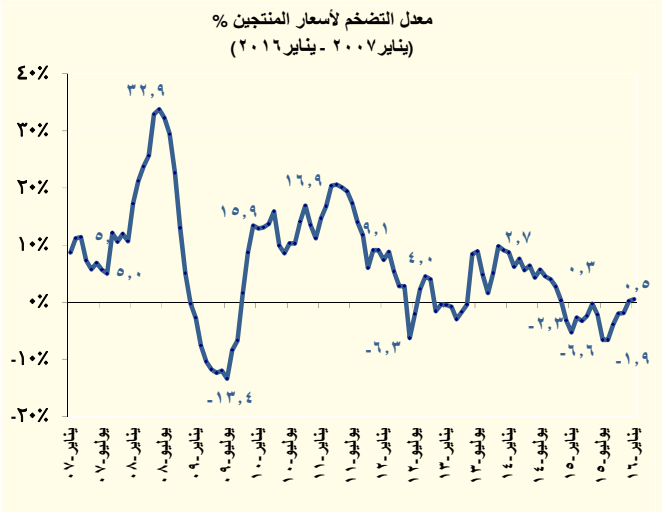

على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** محققاً نحو ١% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,١% خلال الشهر السابق.

بينما انخفض معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation[١] ليسجل نحو ٧,٥% خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ ٧,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٧,٢% المعدل المحقق خلال شهر فبراير ٢٠١٥. كما انخفض معدل التضخم الأساسى الشهرى محققاً نحو ٠,٨% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١,٠% خلال الشهر السابق.

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٦ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ١٥٠ نقطة أساس ليصلا إلى ١٠,٧٥% و١١,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ١٥٠ نقطة أساس ليصلا إلى ١١,٢٥% و١١,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن قرار رفع المعدلات الحالية للعائد قد جاء فى ضوء السعى نحو السيطرة على توقعات التضخم.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٥ مارس ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ١٤٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي بشكل طفيف على أساس شهري بحوالى ٠,٥% ليسجل ٣٩٣,١ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٣٩١,١ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما ارتفع ايضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٢,٦% ليحقق ٦١٤٦,٩ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية يناير ٢٠١٦ والذى بلغ ٥٩٩٢,٧ نقطة. وعلى نحو آخر، فقد انخفض مؤشر EGX-٧٠ بـ١,٥% ليحقق ٣٥١,١ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٥٦,٤ نقطة فى نهاية يناير ٢٠١٦.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدره ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤ مليار دولار (-١,٣% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ١,٦ مليار دولار (-٠,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمى مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

- استقر عجز **الميزان التجارى** عند ١٠ مليار دولار (-٣,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٠,٤% لتحقق ١٤,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ١٦,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢٦,٥% لتحقق ٤,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٦,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ١,٢ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ٥١,٤% خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق.

- وعلى صعيد آخر، فقد حقق **الميزان الخدمى** فائضاً قدره ١,٧ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٢,٢ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ١,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لانخفاض عدد الليالى السياحية بـ٩,١% لتصل إلى ٢٣,٧ مليون ليلة، مقابل ٢٦,١ مليون ليلة خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما انخفضت المتحصلات الحكومية بشكل ملحوظ لتصل إلى ٠,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٠,٠٢ مليار دولار (٠,٠١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة – والذى تضمن ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٠,٤ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ١,٤ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٣ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها بنحو ٤٨,٥% ليحقق ١,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٤ مليار دولار (-٠,٥% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٣ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١,٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفاع صافى **الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١,٦ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للخارج تقدر بنحو ١,١ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ١,٤ مليار دولار، مقابل ٠,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٢ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٧ مليار دولار (٠,٦% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد تراجع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ ليصل إلى ٠,٤ مليون سائح، مقابل ٠,٦ مليون سائح خلال الشهر السابق. كما تراجع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة لتصل إلى ٢,٤ مليون ليلة، مقابل ٥ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.